الشيخ سيدي يحيى بن عمر قال وظاهر ما قال الشيخ في الشرح ان المثلين
داخلان في الضدين لانه فسر غاية التنافي بحيث لا يمكن اجتماعهما في محل
واحد ثم قال واهل الاصول يجعلون انواع المتقابلات اثنين فقط الخ يعني ان ما
يجعله المناطقة اربعة يجعله الاصليين اثنين والمراد التنافي بينهما بالحد
حقيقة فلا يعارض ذكر المثلين في تقسيم المعلومات لان التنافي فيهما ليس
ذاتيا ولا تقتضيه حقيقتهما كما تقدم وقد ذهب المعتزلة الى جواز اجتما
عهما كما سنذكره قال الشيخ واجمع اصحابنا على ان المثلين لا يجتمعان
الخ فيه اشارة الى خلاف المعتزلة فانهم قالوا باجتماع المثلين وتمسكوا بان
شدة سواد الجسم هو من اجتماع سوادين فاكثر كالمصبوغ تختلف سواد
ثيابه باعادته للقدر الوان اشد سواده ورد بانها انواع من السواد تتعا
قب عليه واحد بعد واحد لا انها مجتمعة **قوله** لان المحل لو قبل المثلين للزم
ان يقبل الضدين بيان الملازمة هو قوله بعد هذا فلو قبل المثلين لجاز وجود احدهما
في المحل مع انتفاء الاخر فيخلفه ضده فيجتمع الضدان وهو محال او بيان الملازمة
في هذا الثاني ان المحل القابل للشيء لا يخلو عنه او عن ضده كما ذكر المصنف **وهي
القدم والحدوث وطرو العدم** قال الشيخ فالعدم نقيض الصفة الاولى
وهي الوجود والحدوث نقيض القدم وطرو العدم نقيض البقاء هذا بناء على مذهب
الاصوليين فان حقيقة النقيض عندهم هما الامران اللذان لا يجتمعان
ولا يرتفعان ولو ذكر كما هو مذكور فيما ذكر من الصفات واما على مذهب المناطقة الذين

يقولون

يقولون حقيقة النقيض ثبوت امر ونفيه فليس التقابل فيهما من باب النقيض
بل من باب مساواة النقيض وربما يتسامح فيعبر عنه بالنقيض وهكذا الكلام في
بقية صفات السلوب والتقابل في صفات المعاني ومقابلتها تقابل الضدين والتقابل
بين الضدين والتقابل بين المعنوية ومقابلاتها تقابل الضدين ايضا بالحمل على صفات
المعاني ثم قال في الشرح لان العدم اذا كان في حقه تعالى مستحيلا لم يتصور لا سابقا
ولا لاحقا اي لان امتناع مطلق العدم يستلزم امتناع مقيديه وهما العدم
السابق واللاحق ثم قال الشيخ فعطف القدم والبقاء هنالك على الوجود من
عطف الخاص على العام او اللازم على الملزوم كعطف الحدوث وطرو العدم على العدم
استشكل كلامه في الموضعين معا اعني الواجبات والمستحيلات حيث سوى
بين العطفين اعني عطف الخاص على العام واللازم على الملزوم اذ شان اللازم العموم
وطبيعة الملزوم الخصوص فكان من حق العبارة لو قال او عطف الملزوم على
اللازم ليتناسب الخاص مع العام والعام مع العام واجيب بان سبب
هذا الاشكال جعل او للتخيير وليس كذلك بل هي للتنويع فكونه من عطف الخاص
على العام مبني على القول بان الوجود صفة سلبية فما يسلب الوجود اعم مما
يسلب القدم والبقاء وكونه من عطف اللازم على الملزوم بناء على ان الوجود نفسي
لان من وجد له الوجود يلزم له القدم والبقاء وكذا من وجد له القدم والبقاء
يلزم ان يكون واجب الوجود فاللازم مساو واما الحدوث وطرو العدم فكونهما
من عطف الخاص على العام باعتبار ان الالف واللام في العدم للاستغراق فيشمل
العدمات الثلاث السابق واللاحق والمتخلل وكونهما من عطف اللازم على الملزوم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)